التغيير مطلوب..لا الفوضى

عبدالله عمر باوزير*

.. كنت قبل أكثر من سنتين وفي ورقة قدمتها عن الحوار الوطني في منتدى الخيصة الثقافي والاجتماعي- بالمكلا .. في ندوة نظمتها صحيفة (الثورة) ، قد نبهت إلى أهمية أن نختلف حول أولويات وموجبات التغيير في حوار وطني لا يقتصر على مكونات المنتظم السياسي- الحزبية حتى نستنتج منها أولويات التغيير المطلوب بشكل تراتبي ونناقشها كأوراق منفصلة عن بعضها ، ومن زوايا مختلفة الرأي والرؤية لكي تفضي بنا إلى مجموعة من التصورات والحلول العملية ، للتنقل إلى بحث وتحديد آليات عمل تمكنا من إنجاز التغيير المطلوب.

هذا يتطلب إشراك عدد من الباحثين والمفكرين والأكاديميين وليس فقط سياسيين وزعامات حزبية لكي تتحول تلك الرؤى إلى سياسات عمل تمكنا من بلوغ أهدافنا في إقامة الدولة اليمنية- الحديثة أي دولة المؤسسات والقانون التي تفرض احترامها على القادة السياسيين ولا تدفع بهم إلى تأزيم الحياة السياسية لتحقيق مآرب ذاتية أو حزبية تتجاوز بها المسئوليات الوطنية.

كانت تلك الندوة في يناير٢٠٠٩ م تجاوباً مع تكرار دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى الحوار الوطني- التي لم تأت في إطار مزايدات سياسية ، ولا أظنها لإحراج الأحزاب المعارضة في المشترك أو خارجه وفي تقديري فرضتها جملة من التحديات الداخلية والخارجية المهددة لأمننا القومي وفي مقدمة هذه التحديات تبني المعارضة لتلك التحديات رغم كل ما فيها وما تمثله من أخطار للأمن القومي على المدى القريب والبعيد!؟ يومها سمعت كلمة مطلوب (تغيير النظام) وعندما سألت ذلك المشارك – المعارض ما هو البديل لنظامنا السياسي وهو نظام ديمقراطي ، السلطة فيه للشعب يفوضها لمن يمثله في انتخابات عامه ، جاء جوابه مشحون بفكر ايديولوجي اسلاموي (الديمقراطية نظام حكم يختلف الناس في طريقة تطبيقه والمطلوب الشورى والشورى لأهل الحل والعقد فقط !! قلت اعتقد أن المواطن إذا ما اختار وبإرادته الحرة من يعطيه صوته فقد دفع به إلا أن يكون من أهل الحل والعقد وما الانتخابات إلا سلطة يختار من خلالها الشعب من يمثله في السلطات التنفيذية والتمثيلية البرلمانية والمحلية وهؤلاء هم من يراقب ويقيم أداء الحكومة .. باعتبارها الإدارة السياسية للدولة .. في الوقت الذي يمثل رئيس الجمهورية سيادة الشعب والدستور والقوانين هي المنظمة لمختلف العلاقات في الدولة والمجتمع.

يومها كانت الأزمة السياسية تتفاعل ، إلى حد انتقال المعارضة إلى ممارسات إعاقة مشروعات التنمية والإصلاحات المطلوبة لتعزيز السير نحو بناء مؤسسات الحكم المحلي .. متزامنة مع تأثيرات الأزمة المالية العالمية ومخاطر التدخلات الخارجية في قضايا التمرد المسلح في صعدة ودعم الحراك الجنوبي إلى جانب إثارة القضايا المناطقية والعشائرية-التي بدأت تطل برأسها ..فضلاً عن الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة.

تواصل الحوار والمداخلات في تلك الأمسية وتطرق البعض إلى قضايا الأوضاع الإدارية وعقمها واعتبروها من أولويات المهام وموجبات التغيير المطلوبة .. وقلت يومها أنا مع هذا الطرح ووعدت بإثارته مع من تيسر اللقاء به من قيادات الدولة في الوقت الذي تضمنته توصيات الندوة لطرحه على الحوار الوطني.

يومها لم تكن فكرة (الفوضى الخلاقة أو البناءة) التي أطلقها د.روبرت ستالوف ، مدير مركز الشرق الأدنى في مقالة تحليلية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٥م لتفسير السياسات التي انتهجها الرئيس بوش-الأبن .. تجاه العالم العربي قد تحولت إلى استراتيجية بديلة للحرب وتغيير الأنظمة بالقوة أو الانقلابات العسكرية ، بعد أن فشلت في إقامة نظام قوي في العراق على إثر إسقاط النظام البعثي وزعيمه الرئيس صدام حسين حيث لم تعد الانقلابات العسكرية مقبولة في ظل ما ترفعه أمريكا من شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية .. وهذه الفكرة التي لم تأت من فراغ ليست معزولة عن الثورات البرتقالية أو المخملية الآتية من أوروبا والمطالبة بالثورات الشعبية لإسقاط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية هذا المصطلح الذي كان أول من استخدمه -الشاعر التشيكي (فاتسلاف هفل) قبل أن يكتب فيه العديد من الصحفيين والباحثين على إثر تولي هفل رئاسة تشيكوسلوفاكيا .. كان إحدى ركائز فكرة – الثورة الخلاقة-الأمريكية الآتية من .. القارة العجوز على حد تعبيرات الرئيس بوش .. وربما في إطار تصادم المصالح وتقاطع الاستراتيجيات الأمريكية-الأوروبية في الوطن العربي.

لذلك تم تطوير مقالة (روبرت ستالوف) في مراكز الدراسات والأبحاث .. خصوصاً وهو يرأس واحداً من المراكز النافذة في واشنطن وتلعب دوراً في توجيه السياسة الخارجية تجاه البلاد العربية.

استقبلت الفكرة – الرؤية بكثير من الشك من قبل عدد من الدوائر الأمريكية وأثارت تساؤلات حول مدة هذه الفوضى وقدرتها على أن تتحول إلى بناءة؟! ولمن وبمن؟! حتى تخدم هذه المصالح -الأمر الذي رجح الفوضى-الخلاقة أو الولادة لتطويع لتطوع الأنظمة العصية .. خصوصاً تلك التي يمكن أن تتوفر فيها قوى محلية طامحة أو جامحة يمكن ترتيب أوضاعها لإدخال البلاء الفوضى .. لتعيش في دوامتها ونتائجها حتى يصل إلى درجة من القابلية لإعادة صياغة أوضاعه.

لذلك أثر هذا الموضوع في مجموعة من مقالاتي المنشورة في (الثورة) وتساءلت عن ماذا يراد بناء؟! أهي (اللبننة؟؟) لأن ما حصل في لبنان في السبعينيات أطلق عليه (الفوضى المنظمة) والفوضى لا يمكن أن تكون بناءة ولا منظمة ما لم تكن تحركها خيوط وأيادٍ خفية؟!

الأمر الذي دفعني إلى إثارة الموضوع في (تعز) في ندوة..التي نظمتها منظمة فكر وجامعة تعز ..وفي منتدياتها أيضا بوضوح ومن خلال قولي:لقد ذهبوا بلبنان إلى (الطائف) بعد حرب أهلية كانت (فوضى ومنظمة) على مدى عشر سنوات ليذهبوا به إلى الدوحة في مرحلة الفوضى الخلاقة ، وفي إحدى الأمسيات غضب أحدهم وعلى صدره صورة لأحد الرؤساء الذين ذهبوا إلى قبورهم أو حياتهم-الدائمة مما دفعني إلى التساؤل هل تريدون استعادة الماضي؟! نحن لسنا تونس ولا مصر ليتنا نتعظ من سنوات الصراعات وتتخلص من موروثاتها – أنت تشرب ماء من العيون في حضرموت آلا تعتقد بما ترفعه من شعارات انك قد تسهم في قدوم ما لا يقل عن مائة ألف ممن يعملون في المكلا وسيئون والقطن..فرد علي آخر بقوله هذا مناضل والشعب اليمني لم يوحده رئيس أو زعيم وهو موحد منذ الأزل؟! فآلمني وأضحكني هذا المناضل واضطرني إلى القول: على المناضل أن يدرك أن لا وحدة مع المناطقية والعصبوية ويعلم أن ما يحصل في مصر قد تكون له مبررات .. أما نحن فيفترض أن لدينا قضايا وإصلاحات إذا ما انزلقنا في اتجاه محاكات الآخرين سنبحث عن (اليمن) عندها لن نجد الأحزاب القومجية ولا الإسلاموية وسنتحول إلى عشائر ومناطق وجهويات ..كما حصل في لبنان.

حتى تلك الأمسية لم يكن الرئيس:حسني مبارك ، قد غادر منصبه ولم يثر الليبيين ، ليغادر مبارك وتنتقل الهيئة إلى ليبيا يتقاتل الليبيون وتنقسم ليبيا بين شرق وغرب ليتدخل (النيتو) وإذا بي أسمع صاحبي وهو يتحدث من (إب) في أعقاب مداخلة لي مع واحدة من قنوات (الفوضى الخلاقة) المسماة (حوار) ليقول للمذيع الذي تحمله لأكثر من عشر دقائق ولم يتحملني لنصفها ، هذا الذي كان يكلمك واحد من أتباع (علي عبدالله صالح) والمستفيدون من هذا النظام؟! فضحك بعض من كان في مجلسي ، وقلت لهم: الرجل يشتمني .. وقد عبر عن ذاته بحرية ما كان يستطيعها قبل الوحدة وخيارها الديمقراطية .. والرئيس قد يرحل ولكنه بكل تأكيد لن يرحل عن التاريخ اليمني الحديث .. لينتقل الحوار إلى مشروع دول مجلس التعاون الخليجي.

هنا تقاطعت الآراء وتصادمت فإذا نحن في حالة من فوضى النقل عن القنوات والأدوار التي أعدت مبكراً لهذه القوة الإعلامية لتجهيز العقل العربي المسطح وغير القابل للتحليل مع ما يسوقه الخطاب الإعلامي من تلك الفضائيات التي استطاعت أن تحول تلك العقول إلى (رسيفرات) متلقية ، مستخدمة تقنيات – الصورة والصوت والكلمات باحترافية – لا تنم عن تكلف بل وببساطة متقنة – لتحويل الكذب إلى قوة الصدق وصحته بجدارة ، في الوقت الذي اتجه -إعلامنا إلى المحاكاة والنقل .. دون أن ينقل لنا ما حصل في الرياض أو تم في أبوظبي وكأن قضيتنا (قناة سهيل) وليس تلك الزعامات الآتية من أعماق التاريخ ودهاليز الأنظمة الشمولية .. لتطالب بالتغيير وياسم جيل جديد لم يعرف غير الحرية والديمقراطية ووفرت الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية .. جيل جاهز لاستثمار مواهبه وقدراته ويتطلع إلى قدوم الاستثمارات للإفادة من هذه الجغرافيا وموقعها ..التستثمره هذه القوى الوارثة والموروثة التي أدمنت العيش على موائد الآخرين من عرب وعجم حتى فقدت إحساسها بأن هذا الجيل له حقوق .. وعليها الرحيل ليأخذ مكانه ويضطلع بمسئولياته في التجديد والتغيير المطلوبين من خلال إدراك واقعنا وتحديد احتياجاتنا وترتيبها وبالتالي وضع خطط تنفيذية للإصلاح والتغيير المنظم .. في ظل المؤسسات الدستورية القائمة .. وهي في وضعها الراهن أكثر قدرة على ممارسة حقوقها وسلطاتها من خلال النظام الانتخابي – الحالي والذي يوفر لها ما يمنع تزييف إرادتها وأصواتها التي كفلها الدستور ونظمته القوانين .. ورغم ذلك يبقى التغيير مطلوباً كونه الوسيلة إلى المستقبل .. المعلوم لا الفوضى الخلاقة .. التي قد تدفع بنا إلى أخطر وأقسى مما يجري على أرض (ليبيا) ، هذا مع اعتذاري للقارئ عن استعراضي الدور ذاتي ولكنها صور لمقدمات أصبحت حالة من الفوضى الهدامة.